الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية

Accounting disclosure according to the financial accounting system and its compatibility with international accounting standards

جيلالي عبدلي [1*]، محمد الهادي ضيف الله[2]، حمزة تجانية [3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، Djilali.3a@gmail.com

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، Difmh2008@hotmail.fr

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، Tedjania-hamza@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 30 /2021/04 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي لمسايرة متطلبات المحاسبة الدولية وتسهيل قراءة وفهم المخرجات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية وإيصال المعلومات الضرورية لفئات متعددة من مستخدميها لاتخاذ قراراتهم المختلفة، فكان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية من بين أهم وأكبر التحديات التي واجهت هذا التغيير .

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على ما جاء به النظام المحاسبي المالي من إفصاح عن المعلومات ضمن القوائم المالية ومدى توافقه في ذلك مع معايير المحاسبة الدولية، ولهذا تضمنت الدراسة عرضا أوليا لمختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالإفصاح وفقا لما هو متعارف عليه في المحاسبة الدولية، ثم قراءة وتحليل القوانين المتضمنة للنظام المحاسبي المالي والمحتوى الإعلامي للقوائم المالية ليتم إجراء دراسة مقارنة بينهما. وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي متوافق إلى حد بعيد مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية والإفصاح عن معلومات تتسم بالمصداقية والملاءمة وقابلية المقارنة، لتحقق بذلك عرضا صادقا للوضعية المالية للمؤسسة.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، مستخدمو المعلومات المالية، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL : G38، M41.

Abstract:

Algeria has adopted the financial accounting system to keep pace with international accounting requirements and facilitate understanding of financial statements and the delivery of the necessary information to its users. Accounting disclosure was one of the biggest challenges that faced this change. Through this study, we aim to get acquainted with the accounting disclosure according to the financial accounting system and the extent of its compatibility with IAS. The study included a preliminary presentation of the various theoretical related to disclosure according with IAS, then reading and analyzing the laws that include the financial accounting system and the financial statements, then make a comparative study between them. The study concluded that the financial accounting system is broadly compatible with IAS in the preparation and presentation of financial statements, and disclosure of information that is credible, appropriate and comparable, in order to achieve an honest presentation of the financial position of the institution.

Keywords: Accounting disclosure; Users of financial information; International Accounting Standards; Financial accounting system.

Jel Classification Codes: M41, G38.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة :

يعتبر الإفصاح أحد أهم الركائز الأساسية في المحاسبة و التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة و الضرورية التي يحتاجها مختلف مستخدمي المعلومات المالية، الأمر الذي جعل الباحثين و المؤلفين يتطرقون لموضوع الإفصاح المحاسبي من جوانب عديدة، هذا فضلا عن الهيئات المهنية والأكاديمية التي أثارت اهتماما كبيرا حول الموضوع، حيث احتل الإفصاح المحاسبي الصدارة ضمن معايير المحاسبة الدولية (**IAS**) فكان موضوع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 الذي اشتمل أساسيات عرض القوائم المالية و مقارنتها بالدورات السابقة لذات المنشأة و كذا المنشآت الأخرى. هذا وقد أدرجت لجنة معايير المحاسبة الدولية (**IASC**) ضمن جميع المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة تبين من خلالها حدود وشروط الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية.

وبعد تبني الجزائر سنة 2010 للنظام المحاسبي المالي الجديد بغية إعطاء قراءة واضحة للقوائم المالية المفصح عنها لتغطية احتياجات فئات مختلفة من مستخدمي القوائم المالية، أصبح الإفصاح المحاسبي من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية باعتباره وسيلة أساسية لعرض المعلومات، وهذا أمام انتشار وتوسع رقعة المحاسبة الدولية وتأثيرها على التجارة الدولية.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية والمالية؟

وللإجابة على هذا السؤال المحوري قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي وسائل الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ هل يعتمد النظام المحاسبي المالي معايير المحاسبة الدولية في عرض القوائم المالية؟
- ✓ ما هي الخصائص التي تتصف بها المعلومات المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- ✓ التعرف على أهم النقاط المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من مفاهيم وأسس ومقومات.
- ✓ بيان مدى اهتمام النظام المحاسبي المالي بالإفصاح المحاسبي وتوافقه مع معايير المحاسبة الدولية.
- ✓ تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض للأدبيات النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في الجزء الأول من هذا البحث، وفي جزئه الثاني تم إسقاط وتحليل مضمون الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع ما تضمنته معايير المحاسبة الدولية.

الدراسات السابقة:

- هيري آسيا، **النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ودوره في تحديات الإفصاح على القوائم المالية**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 4، 2016، وصفت الدراسة الإفصاح المحاسبي بعرض مختلف المفاهيم المرتبطة به، وكذلك النظام المحاسبي المالي من خلال عرض القوائم المالية وما تضمنته من إفصاح عن المعلومات محاسبية ومالية مع قراءة لأهم نقاط القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- صديقي مسعود، **انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة الوادي، 05 ماي 2013، تطرقت المداخلة للتأصيل العلمي للإفصاح ومحدداته حسب البيئة الدولية أولا ثم حسب البيئة الجزائرية، حيث خلصت إلى ضرورة وأهمية تحليل المعلومات وقابليتها للمقارنة مع استخدام معايير الأهمية النسبية في عمليتي الاعتراف والإفصاح.

- عبد القادر قرادي، **الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وبورصة الجزائر**، مجلة دراسات، العدد 01، 2019، توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي وحده لا يكفي لتفعيل البورصة ما لم يتم تكييف القوانين وإجراءات التعامل معها، وأوصت بضرورة نص التشريعات الضريبية على قبول الإفصاح المحاسبي والالتزام به مع تطبيق عقوبات صارمة على المؤسسات المخالفة.

2. الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تطرق الكثير من الباحثين والمهنيين لموضوع الإفصاح المحاسبي، وقدموا فيه مفاهيم وتعاريف مختلفة نذكر منها ما يلي:

عُرف الإفصاح بأنه نشر للمعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها. (الدياش، 2018، صفحة 199)

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح بأنه عرض للمعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل يضمن إبراز الأمور الجوهرية والتي تضم محتوى القوائم المالية نفسها (المصطلحات المستخدمة فيها، الملاحظات المرفقة بها، ودرجة ما فيها من تفاصيل) وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها. (أبو جراد، 2015، صفحة 109)

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار وتقديم المعلومات المالية سواء كانت كمية أم وصفية في القوائم المالية والهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، الأمر الذي يجعلها ملائمة وغير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لديها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات المحاسبية. (الطويل وزحلوط، 2014، صفحة 36)

يظهر جليا من خلال هذه التعاريف المعروضة أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يرتكز على أمرين أساسين، أما الأول فهو تبويب كمية المعلومات المالية وعرضها ونشرها ضمن القوائم المالية، وأما الأمر الثاني فهو يتعدى الأول إلى الدقة والمصداقية للأرقام والمعلومات المفصح عنها، وهذا ما يندرج ضمن مسمى الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

2.2 أنواع الإفصاح المحاسبي:

ورد في الإفصاح المحاسبي ذكر العديد من الأنواع، غير أن هناك من ميز بين نوعين من الإفصاح، يندرج ضمنهما باقي الأنواع: (الدياش، 2018، صفحة 208)

1.2.2 الإفصاح المثالي

وهو الذي لا يتحقق إلا بتحقق الشروط التالية:

- ✓ أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
- ✓ أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.
- ✓ أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة والوقت المناسبين لاحتياجات ورغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حدي.

2.2.2 الإفصاح الواقعي

وهو الذي يركز على الموازنة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات وبين كلفة نشر تلك المعلومات، ويمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، حيث يجب أن تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة، خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار.

يتضمن هذا النوع من الإفصاح مفاهيم الإفصاح الثلاثة وهي:

-**الإفصاح المناسب:** وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

-**الإفصاح العادل**: وهو تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.

-**الإفصاح الكافي**: وهو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى ودلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة مما يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

3.2 مقومات الإفصاح المحاسبي:

تتضح مقومات الإفصاح من خلال تحليل تعاريفه المعروضة سابقا، وقد أشار إليها العديد من الباحثين والمختصين في مجال المحاسبة، حيث يرتكز الإفصاح بشكل عام على المقومات الرئيسية التالية: (الجعبري، 2011)

- ✓ **تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية**

إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شانه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون، لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في التفسير، ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات، أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات مختلف المستخدمين و لما كان من الصعب تحقيق هذه النماذج فإنه من الأفضل إعداد نموذج يفترض انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين (أي المستخدمين الداخليين و الخارجيين).

- ✓ **تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية**

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة، بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين إلا أن هناك احتياجات مشتركة، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

- ✓ **تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها**

يجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها بدلا من التركيز على جانب الكم، حيث يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية ترقق في الملاحظات.

إضافة إلى هذه المقومات المذكورة يمكن اعتماد مقوم آخر وهو عامل الزمن، أو التوقيت الزمني للإفصاح عن البيانات والمعلومات (السيد، 2014، صفحة 53)، إذ أنه من البديهي أن تَوَفر المعلومات في الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها، وبخلاف ذلك فإن تأخرها ينقص من نفعية المعلومات وقد لا يعطي أي منفعة.

4.2 الخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها:

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق الغرض منها يجب أن تتميز بخاصيتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية، كما يجب توفر خاصيتين فرعيتين وهما قابلية المقارنة والثبات في تطبيق الطرق المحاسبية، ويمكن عرض هذه الخصائص من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

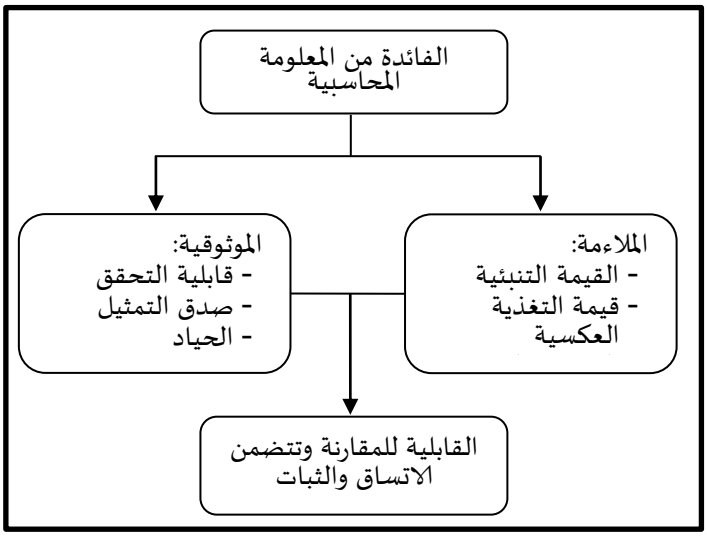

المصدر: (حلوة حنان وفليح البلداوي، 2009، صفحة 47)

تتميز خاصية الملاءمة باستبعاد المعلومات التي لا فائدة منها، وهذا يسهل لمستخدمي المعلومات اتخاذ قراراتهم المناسبة. ويظهر من خلال الشكل أن توفر خاصية الملاءمة في المعلومة المحاسبية يتيح عميلة التنبؤ لمتخذي القرارات بتوفير قيمة تنبئية يُعتمد عيها. كما تحقق هذه الخاصية أيضا ميزة التغذية العكسية أو ما يسمى (feedback) وهي سهولة رد الفعل من تلقي المعلومات وهذا من شأنه تسريع وتسهيل عميلة اتخاذ القرارات المناسبة. كما يظهر من خلال الشكل التوقيت الملائم للإفصاح أو نشر المعلومة، وكل هذا المزايا تندرج ضمن خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية.

إن اتصاف المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجعلها موضع ثقة من طرف مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية ويُمَكِّنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات، ويظهر من خلال الشكل أن موثوقية المعلومات المحاسبية تتضمن:

- ✓ **قابلية التحقق**: وهي إتاحة فرصة التحقق من النتائج المتوصل إليها.
- ✓ **صدق التمثيل**: أي تجنب التضليل في المعلومات بكل أنواعه.
- ✓ **الحياد**: وهو عدم التحيز لفئة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية.

يُظهر الشكل – كخاصية فرعية-قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، ويقصد بهذا تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة، فذللك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المنشأة المعنية فيما بين المنشآت المماثلة. أما الثبات في الطرق المحاسبية فالقصد منه مقارنة النتائج لنفس المنشأة من فترة محاسبية لأخرى. (حلوة حنان وفليح البلداوي، 2009، صفحة 48)

5.2 معوقات الإفصاح المحاسبي:

لا يعتبر الإفصاح المحاسبي غاية في حد ذاته، إنما هو وسيلة لنشر وعرض معلومات وبيانات متعلقة بنشاط المنشأة قصد إيصالها لمختلف الفئات المستخدمة والمستفيدة منها، ويترتب عن هذا تحقيق مصالح مشتركة بين الأطراف. غير أن هذه العملية من الصعوبة بمكان، إذ يشوبها العديد من المشاكل والمعوقات.

إن الإفصاح عن بعض المعلومات الخاصة بنشاط الوحدات الاقتصادية قد لا يكون أمرا مستحبا ويتحتم اللجوء إلى التحفظ والتستر عنها، إذ أن الإفصاح عنها قد يؤدي إلى إحداث أضرار أكثر من المصالح المرجوة الأمر الذي يؤثر على النشاطات المستقبلية وسمعة الوحدة في السوق.

ومن الجدير هنا الإشارة إلى عامل الفساد الإداري وعمليات الغش والتلاعب، فهي قد تكون من الأسباب التي تدعو الوحدات الاقتصادية إلى قلة الإفصاح قصد تجنب العواقب القانونية. وبما أن هدف مختلف الوحدات الاقتصادية هو السعي نحو تحقيق أكبر ربح ممكن فلا يمكننا هنا إغفال موضوع التكلفة التي تتحملها الوحدة نتيجة اعتماد سياسة إفصاح سليمة مقارنة بالمنفعة الحالية أو المستقبلية، وعليه يجب أن يكون الإفصاح موضع دراسة دقيقة، لذا فإن ترشيد تكلفة عملية الإفصاح ستؤثر على كمية ونوعية المخرجات البيانية والمعلوماتية المطلوبة. (السيد، 2014، صفحة 61)

نظرا لكثرة واختلاف صفات مستخدمي المعلومات المحاسبية، فإنه ليس من السهل على المنشآت الإلمام بجميع احتياجاتهم على حد سواء، وهذا من الأسباب التي تعيق عملية الإفصاح على الوجه المطلوب. ومن جهة أخرى، فقد لا تتحقق الأهداف المرجوة من الإفصاح ليس لتقصير أو تستر من طرف الوحدة الاقتصادية، ولكن لعدم قدرة الفهم والاستيعاب لدى بعض الفئات المستخدمة للمعلومات بحكم اختلاف مستوياتهم التعليمية والفكرية.

3. الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

1.3 وسائل الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي:

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال منتجه النهائي الذي يتمثل في مجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية الدورة، حيث يتطلع لهذه القوائم مجموعة واسعة من الأطراف وهم مستخدمو القوائم المالية، الأمر الذي يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة.

ورد في المادة 25 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، أنه يجب على الكيانات (المؤسسات) -عدا المؤسسات الصغير-التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون أن تعد كشوفا مالية سنوية على الأقل، والتي تتضمن: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2007، صفحة 05)

الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

1.1.3 الميزانية

تعرف الميزانية على أنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، فهي تشمل بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، صفحة 23)، تدرج قيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عمودين في كل جانب، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة.

2.1.3 حساب النتائج

هو بيان مالي يلخص الأعباء والإيرادات وما يترتب عنها من نتائج بالنسبة للمؤسسة على الفترة (حسب الطبيعة)، بنوع من التفصيل، مع إمكانية عرض هذه القائمة حسب الوظيفة ضمن الملاحق. (أوسرير ومجبر، 2010)

3.1.3 جدول سيولة الخزينة

يعتبر من بين العناصر الجديدة، حيث لم يكن معمولا به قبل اعتماد النظام المحاسبي المالي. يعرض جدول سيولة الخزينة التدفقات المالية التي تنشأ عن مختلف الأنشطة العملياتية. والمميز هو اعتماد النموذج الدولي لتبويب الأنشطة وما يترتب عنها من مقبوضات ومدفوعات إلى ثلاث مجموعات: الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. (نجيب، 2017)

4.1.3 جدول تغير الأموال الخاصة

يعرض جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا لحركة مكونات رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، ويتضح ذلك من خلال المعلومات التي يتضمنها هذا الجدول والمتمثلة فيما يلي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، صفحة 26)

النتيجة الصافية للسنة المالية.

تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

المنتوجات (الإيرادات) والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد، ...).

توزيع النتيجة والتوزيعات المقررة خلال السنة المالية.

5.1.3 الملاحق

يعد الملحق جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج، ويتمم -كلما اقتضت الحاجة -المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، غير أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.

2.3 المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

ورد في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007، والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي ما يلي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2007، صفحة 6،5)

يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة، وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين، وتعد في أجل أقصاه (04) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد تنشرها المؤسسة، مع إلزامية عرض القوائم المالية بالعملة الوطنية.

توفر القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة. وفي حالة عدم إمكانية المقارنة بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا تعذرت المقارنة مرة أخرى لأي سبب آخر لا بد أن تكون التعديلات التي أدخلت على مبالغ السنة المالية السابقة محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

السنة المالية المحاسبية (12) شهرا وهي تغطي السنة المدنية، غير أنه يمكن السماح للمؤسسة قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطها بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من (12) شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف المؤسسة، أو في حالة تغيير تاريخ الإقفال يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها.

1.2.3 المحتوى الإعلامي للميزانية

تَعرض الميزانية وبصفة منفصلة مجموع الأصول المتداولة وغير المتداولة، وكذلك مجموع الخصوم المتداولة وغير المتداولة.

تتكون الأصول غير المتداولة من العناصر الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا متداولة. كما تصنف الخصوم خصوما متداولة عندما يتوقع أن تتمّ تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، وتصنف باقي الخصوم على أنها خصوم غير متداولة. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2008، صفحة 13) (أنظر الملحق (01) و (02)).

نعرض من خلال الجدول الموالي نقاط الإفصاح عن بعض بنود الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية.

الجدول 1: مقارنة الإفصاح عن بنود الميزانية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدوية

النظام المحاسبي المالي	معايير المحاسبة الدولية
التثبيتات	
تدرج في الحسابات كأصل إذا توفرت فيها الشروط التالية: أن يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة. أن تكون تكلفته قابلة للقياس بشكل موثوق (سواء أنشئ داخليا أو تم شراؤه من الخارج). أن يكون مسيطر عليه من طرف المؤسسة. أن يكون محدد (أي يمكن بيعه، أو مبادلته، أو تأجيره)	توافق النظام المحاسبي المالي في تعامله مع التثبيتات المعنوية والتثبيتات العينية وفقا لما جاء في معياري المحاسبة الدولية IAS 38 "الأصول غير الملموسة" و IAS 16 "الممتلكات والمعدات والمصانع"
التثبيتات المالية	
لم يعالجها النظام المحاسبي المالي إلا بصفة ملخصة ولم تحظى بتعريف محدد، حيث اقتصر الإفصاح على ما يلي: الإفصاح عن طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات. الإفصاح عن طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة للتوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.	عالجتها معايير المحاسبة الدولية بشكل واسع جدا (IAS 32 ، IAS 39، IFRS 07) وهذا راجع لاهتمام المعايير بالأسواق المالية، حيث فصلت في الأدوات المالية من حيث الاعتراف و التقييم إلى غاية الإفصاح.
انخفاض قيمة الأصول	
تطرق النظام المحاسبي المالي لهذا الموضوع حيث اتخذ القيمة القابلة للتحقيق كأساس لتحديد انخفاض قيمة الأصل، بحيث يتم الإفصاح عن قيمة التدني كمصروف في حالة زيادة القيمة المحاسبية للأصل عن قيمته القابلة للتحقيق.	تطابق مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 36.
الضرائب المؤجلة (أصول/خصوم)	
خُصت في مدونة الحسابات بالحسابين: 133 الضرائب المؤجلة أصول، والحساب 134 الضرائب المؤجلة خصوم. أصدر المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 2014/06/10 إشعارا يبين فيه مفهوم الضرائب المؤجلة ومجال تطبيقها ومعالجتها المحاسبية، حيث عرفها على أنها إيراد أو مصروف ضريبي يطبق على نتائج سنوات مالية مستقبيلة نتيجة الاختلافات والفروقات الزمنية المؤقتة بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم والنظام الجبائي. غير أن المجلس الوطني للمحاسبة لم يتعمق كثيرا في موضوع الضرائب المؤجلة إذ أنه تعرض لثلاث حالات فقط من ضمن أربعة عشر حالة التي جاءت ضمن هذا الإشعار.	تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 (ضرائب الدخل) بتفصيل أكثر لمعالجة الضرائب المؤجلة من حيث الاعتراف والإفصاحات المتعلقة بها، والتي نذكر منها : -الإفصاح عن الأصول أو الالتزامات الضريبية المتداولة -تفسير العلاقة بين المصروف الضريبي و الربح المحاسبي أو الخسارة المحاسبية. -الإفصاح عن الأساس الذي تم بناء عليه نسبة الضريبة -الإفصاح عن التغيرات في نسب الضريبة المعمول بها. -الإفصاح عن الضريبة الجارية و المؤجلة الإجمالية المتصلة بالبنود المعترف بها مباشر في حقوق الملكية. -الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للفروقات المؤقتة.

المخزونات	
أبدى النظام المحاسبي المالي اهتماما كبيرا لعنصر المخزون وصنفه ضمن الأصول المتداولة، وأظهره في الصنف الثالث من مدونة الحسابات، وأفصح عن النقاط التالية: الأسلوب المستخدم في تحديد تكلفة المخزون، قيمة المخزون المعترف به كأصل حسب التصنيفات، قيمة المخزون المعترف به كمصروف، انخفاض قيمة المخزون.	تطابق مع المعيار المحاسبي رقم 02

المصدر: الاعتماد على:

The International Financial Reporting Standards Foundation, 2017

الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009

2.2.3 المحتوى الإعلامي لحساب النتائج

يمكن عرض حساب النتائج وفق طريقتين، حسب الطبيعة وهي الطريقة الأولى المعتمدة، ويمكن عرضه اختياريا حسب الوظيفة وهي الطريقة الثانية. يظهر من خلال حساب النتائج ما يلي:

الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، إيرادات الأنشطة العادية، الإيرادات والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية، العناصر غير العادية (إيرادات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة. (علاوي، 2011، صفحة 176) (أنظر الملحق (03)).

3.2.3 المحتوى الإعلامي لجدول سيولة الخزينة

يهتم جدول سيولة الخزينة بعرض المقبوضات والمدفوعات النقدية الواقعة خلال السنة المالية، حيث يتم تقسيم جدول سيولة الخزينة تبعا لأنشطة المؤسسة إلى تدفقات ناشئة من الأنشطة العملياتية (التشغيلية)، وتدفقات ناشئة من الأنشطة الاستثمارية، وأخرى من الأنشطة التمويلية، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول سيولة الخزينة، الطريقة المباشرة وهي الموصى بها، والطريقة غير المباشرة. (أنظر الملحق (04)).

4.2.3 المحتوى الإعلامي للملاحق

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2009، الصفحات 38-40)

- ✓ **القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية:**

يتضمن الملحق على معلومات تبين جميع القواعد والطرق المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة لإعداد قوائمها المالية، ومدى تطابقها مع المعايير والقوانين المعلنة، وتفسير وتبرير كل الاختلافات إن وجدت. ومن جملة ما يحتويه الملحق من معلومات بيان طرق التقييم المعتمدة في مجال اهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية، وكذا طرق تقييم سندات المساهمة، وتقييم ومتابعة المخزون، وقياس الأصول والخصوم في حالة مخالفة طريقة التكلفة التاريخية. هذا وتجدر الإشارة إلى إلزامية الإفصاح في حالة تغيير طريقة القياس لأي عنصر من عناصر القوائم المالية إذا كان من الممكن قياسه بعدة طرق، مع إدراج تفسيرات لهذ التغييرات وتأثيرها على النتيجة ورؤوس الأموال الخاصة للسنة المالية الحالية والسنوات السابقة.

- ✓ **معلومات إضافية ضرورية لفهم الكشوف المالية:** نذكر منها ما يلي:

الإفصاح عن تطور الأصول الثابتة والأصول المالية غير الجارية، من خلال بيان قيمتها الإجمالية لبداية الدورة مع توضيح كل زيادات أو انخفاضات انتهاءا عند القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية.

بيان الاهتلاكات والمخصصات وخسائر القيمة خلال السنة المالية، مع الإفصاح عن طرق الحساب المعتمدة.

بيان المعلومات الخاصة بالتزامات حيازة الأصول الثابتة عن طريق عقد إيجار تمويلي مثل طبيعة الممتلكات، المعالجة المحاسبية، المبالغ والاستحقاق.

طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة بالقيمة السوقية.

بيان الأعباء والإيرادات الناتجة عن النشاط العادي ذات الأهمية البالغة، كتكلفة إعادة الهيكلة، خسائر القيمة الاستثنائية للمخزونات، التنازل عن الأصول الثابتة وتسوية النزاعات.

- ✓ **المعلومات التي تخص المعاملات بين المؤسسات المشتركة والفروع والمؤسسة الأم**
- ✓ **المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعنى ببعض العمليات الخاصة:** والتي ذكر منها:

معلومات وتوضيحات فيما يتعلق بالأسهم، أين يتم الإفصاح عن عدد الأسهم وتطورها خلال السنة المالية.

مبالغ توزيع الحصص المقترحة والالتزامات المالية الأخرى اتجاه المساهمين الواجبة الدفع أو الاستلام.

المخاطر والخسائر غير القابلة للقياس التي لم تُكوّن لها مؤونة.

الإفصاح عن الأحداث التي وقعت بعد إقفال السنة المالية.

4. خاتمة:

اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي في وقت شهد العديد من التحديات، حيث كان لابد من إحداث تغيير جذري قصد التماشي مع المحاسبة الدولية السائدة، وإيصال مختلف المعلومات المحاسبية والمالية لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم المختلفة، خاصة الاستثمارية منها. فكان الإفصاح المحاسبي يشكل أحد أهم هذه التحديات الواردة لما له من الأهمية البالغة في تحقيق المصلحة المشتركة سواء للمنشآت أو مستخدمي المعلومات الصادرة عنها.

وقد خلصنا من خلال دراستنا هذه إلى أن النظام المحاسبي المالي قد توافق إلى حد بعيد مع معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، ويتجلى ذلك من خلال النقاط التالية:

- ✓ أقر النظام المحاسبي المالي كشوفا مالية سنوية والمتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق، وهذا ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 كما وافقت هذه الكشوف في مضامينها ما أقره المعيار كحد أدنى للبنود المفصح عنها.
- ✓ ضرورة إعداد القوائم المالية بشكل يسمح بقابلية المقارنة مع السنة المالية السابقة.
- ✓ اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الاعتراف والإفصاح عن العديد من بنود الميزانية كالتثبيتات المادية، والمخزونات، ومعالجة انخفاض قيمة الأصول وغير ذلك.
- ✓ الإفصاح ضمن الملاحق عن السياسات المحاسبية المستخدمة، مع إدراج تفسيرات وتفاصيل عن بنود من ضمن القوائم المالية.
- ✓ تعرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي بصفة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة، الأمر الذي يجعلها تتصف بالملاءمة والموثوقية وهذا وفقا للإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية.

5. قائمة المراجع:

- إبراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 25 نوفمبر 2007، صفحة 05.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، العدد 27، الجزائر، 28 ماي 2008.

- الجريدة الرسمية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجزائر، 25 مارس، 2009، الصفحات 38-40
- رجب سعيد أبو جراد، العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2015.
- رضوان حلوة حنان، ونزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، بدون دار نشر، الجزائر ،2011.
- ليلى الطويل، وعفراء زحلوط. تأثير شركات التدقيق الدولية (الأربع الكبار) في مستوى الإفصاح المحاسبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،2014، صفحة 36.
- مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2011.
- محمد عمر أحمد الدياش، المحاسبة المالية المتقدمة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
- منور أوسرير، ومحمد مجبر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية: حالة جدول حسابات النتائج. ملتقى وطني حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي بالوادي، 2010
- نور الدين نجيب، الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة بومرداس، 2017/09/30.
- *The International Financial Reporting Standards Foundation (2017), List of IFRS Standards, www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards, Consulté le 10 07, 2020.*

.

6. ملاحق :

الملحق 1: الميزانية النهائية للسنة المالية (الأصول)

الأصول	ملاحظة	الإجمالي N	اهتلاك الرصيد N	الصافي N	الصافي N-1
الأصول غير المتداولة					
فارق الاقتناء					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات مادية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات مادية أخرى					
تثبيتات ممنوحة كامتياز					
تثبيتات قيد الإنجاز					
تثبيتات مالية					
سندات للمعادلة					
مساهمات أخرى وبون مرتبطة بها					
سندات تجهيز أخرى					
قروض وأصول أخرى					
ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصول غير المتداولة					
أصول متداولة					
المخزون					
ديون دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
ديون دائنة أخرى					
النقديات وما شابهها					
توظيفات وأصول مالية أخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول المتداولة					
المجموع العام للأصول					

المصدر:

الجريدة الرسمية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجزائر، 25 مارس، 2009

الملحق 2: الميزانية النهائية للسنة المالية (الخصوم)

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر			
رأس المال غير المطلوب			
علاوات واحتياطات			
فروق إعادة التقييم			
فرق المعادلة			
النتيجة الصافية			
رؤوس أموال أخرى-مرحل من جديد			
حصة الشركة الموحدة			
حصة الأقلية			
المجموع I			
الخصوم غير المتداولة			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومخصصة)			
ديون غير متداولة أخرى			
مخصصات ومنتجات مقيدة مسبقا			
مجموع الخصوم غير المتداولة II			
الخصوم المتداولة			
موردون وحسابات مرتبطة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خصم الخزينة			
مجموع الأصول المتداولة III			
المجموع العام للخصوم			

المصدر:

الجريدة الرسمية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجزائر، 25 مارس، 2009

الملحق 3: حساب النتائج (حسب الطبيعة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغيرات مخزون المنتجات التامة وقيد الإنجاز			
إنتاج تجهيز			
إعانات الاستغلال			
I.إنتاج الدورة			
مشتريات مستهلكة			
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى			
II.استهلاكات الدورة			
III.القيمة المضافة للاستغلال (I-II)			
أعباء المستخدمين			
ضرائب، رسوم ودفعات مشابهة			
IV.الفائض الخام للاستغلال			
منتجات تشغيلية أخرى			
أعباء تشغيلية أخرى			
حصص الاهتلاكات والمخصصات			
استرجاع على خسائر القيمة والمخصصات			
V.النتيجة التشغيلية			
منتجات مالية			
أعباء مالية			
VI.النتيجة المالية			
VII.النتيجة العادية قبل الضريبة (V+VI)			
ضرائب مستحقة على النتائج العادية			
ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية			
مجموع منتجات النشاطات العادية			
مجموع أعباء النشاطات العادية			
VIII.النتيجة الصافية للنشاطات العادية			
عناصر استثنائية (منتجات)			
عناصر استثنائية (أعباء)			
XI.النتيجة الاستثنائية			
X.النتيجة الصافية للدورة			
الحصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة			
IX.النتيجة الصافية للمجموعة الموحدة			
منها حصة الأقلية			
حصة المجموعة			

المصدر:

الجريدة الرسمية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجزائر، 25 مارس، 2009

الملحق 4: جدول سيولة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية			
تحصيلات من الزبائن			
مدفوعات إلى الموردين والمستخدمين			
فوائد ومصاريف مالية أخرى مدفوعة			
ضرائب مدفوعة على النتائج			
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثنائية			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة العادية			
تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية			
مدفوعات على شراء تجهيزات مادية أو معنوية			
تحصيلات على تنازلات عن تجهيزات مادية أو معنوية			
مدفوعات على شراء تجهيزات مالية			
تحصيلات على تنازلات عن تجهيزات مالية			
فوائد محصلة على التوظيفات المالية			
عوائد الأسهم والحصص في النتائج المستلمة			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية			
تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية			
تحصيلا من إصدار الأسهم			
عوائد الأسهم وتوزيعات أخرى			
تسديدات القروض والديون الأخرى			
تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة التمويلية			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة			
تغيرات الخزينة للفترة			
الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة			
الخزينة وما يعادلها عند غلق الدورة			
تغيرات الخزينة للفترة			
مقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر:

الجريدة الرسمية الجزائرية، قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الجزائر، 25 مارس، 2009

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA: (يجب كتابة هذه العبارة في آخر المقال)
جيلالي عبدلي، وآخرون (السنة 2021)، الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، الصفحات 151-165.